تقريرعن زيارة متابعة وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي لتقييم حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الأراضي المحررة من الاحتلال الأرمني في عام ٢٠٢٠

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

Independent Permanent Human Rights Commission
La Commission Permanente Indépendante
des Droits de l'Homme

٢- ٠٦ سبتمبر ٢٠٢٣

الرقم التسلسلي	المحتويات	الصفحة
أ.	**مقدمة ومعلومات أساسية حول بعثة المتابعة الثانية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الأراضي المحررة من الاحتلال الأرمني في عام ٢٠٢٠**	
i.	ولاية بعثة المتابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان	
ii.	ملاحظات أساسية من تقرير زيارة تقصي الحقائق الأولى التي قامت بها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الأراضي المحررة في عام ٢٠٢١	
iii.	برنامج الزيارة : الأهداف ومصادر المعلومات	
ب.	الملاحظات/ والنتائج التي توصلت إليها وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي	
i.	تدمير المعالم الأثرية الثقافية والمتاحف والمقابر والمواقع الدينية والأضرار البيئية التي تعرضت لها المناطق المحررة	
ii.	الأضرار المتعمدة والعشوائية وغير المتناسبة التي تعرضت لها المباني السكنية في غانجا	
iii.	تلويث المناطق المحتلة بالألغام الأرضية من قبل القوات الأرمينية والتقدم المحرز في إزالتها	
iv.	استعادة الحقوق والحق في معرفة مصير الأشخاص المفقودين	
v.	حجم ونطاق إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين وعودتهم واستعادة التراث الثقافي وترميم الممتلكات الحضارية والحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق المحررة	
ج.	**الخلاصة:**	
د.	**التوصيات**	

A. مقدمة ومعلومات أساسية حول زيارة المتابعة الثانية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الأراضي المحررة من الاحتلال الأرمني في عام ٢٠٢٠:

i. ولاية بعثة متابعة الهيئة:

١. تعتبر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان جهازا أساسيا أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي لتعمل بشكل مستقل في مجال حقوق الإنسان، بما يشمل مهمة [1] تقييم أوضاع حقوق الإنسان المكفولة للأقليات المسلمة في مختلف أرجاء العالم والإبلاغ عنها، وذلك وفقا للمادة ١٠ من النظام الأساسي للهيئة [2] والمادتين h(i) 39 و(I) و٦٤ من قواعد إجراءاتها الداخلية.[3]

٢. تعتبر هذه البعثة الثانية امتدادا لزيارة تقصي الحقائق الأولى التي قامت بها الهيئة إلى تلك المناطق خلال الفترة ٢٢-٢٦ سبتمبر ٢٠٢١. وعليه، يمكن أن نستذكر أنه بناء على نتائج الزيارة الأولى، اعتمد مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (المجلس) التقرير الشامل الذي أعدته الهيئة في هذا الشأن ، وذلك بمناسبة دورتها العادية الثامنة والأربعين (٤٨)، التي تم عقدها خلال الفترة ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٢٢ [4]، في إسلام آباد، جمهورية باكستان الإسلامية. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بالنتائج التي توصل إليها وفد الهيئة في تقريره المتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، بما يشمل اعتداءات على الحقوق الاجتماعية والثقافية والدينية ارتكبتها أرمينيا ضد الشعب الأذربيجاني في الأراضي التي كانت تحتلها سابقا في كاراباخ.[5]

٣. بدعوة حكومة جمهورية أذربيجان [6]، قام وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي (المنظمة) ، بقيادة السفير محمد لاوال سليمان، رئيس الهيئة ومشاركة كل من الدكتور حاجي علي أشيكغول ، عضو الهيئة ونائب رئيسها و الدكتور هلال الشيذاني، كذلك عضو الهيئة ونائب رئيسها والدكتور أيدين سافيخانلي، عضو الهيئة ، والمديرة التنفيذية لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان ، البروفيسور نورة بنت زيد الرشود ، بزيارة متابعة لتقصي الحقائق في مناطق جمهورية أذربيجان التي تم تحريرها من الاحتلال الأرمني في عام ٢٠٢٠، وذلك خلال الفترة **٢-٦ سبتمبر ٢٠٢٣**.

ii. الملاحظات الأساسية التي يمكن استخلاصها من تقرير زيارة تقصي الحقائق الأولى للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الأراضي المحررة في عام ٢٠٢١:

٤. يتضمن تقرير تقصي الحقائق الأول الذي أعدته الهيئة، بمناسبة زيارة وفدها للمناطق المحررة، نبذة تاريخية مختصرة للنزاع والوضع القانوني للأراضي المحتلة من قبل أرمينيا والملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المتعلقة بما يلزم اتخاذه من تدابير بشأن مسار العمل المستقبلي[7]. وفيما يلي، خلاصة أبرز النقاط التي يمكن اعتبارها :

- خلص الوفد إلى وجود ما يكفي من الأدلة بأن الجانب الأرمني اتخذ عددا من التدابير بشكل هادف ، بما في ذلك أعمال زراعة الألغام الأرضية الواسعة النطاق في الأراضي المحررة بهدف منع السلطات الأذربيجانية وشعبه النازح من العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، عملية عسكرة الأراضي المحتلة بشكل واسع النطاق، بما في ذلك وضع عقبات عسكرية متعددة الطبقات، وإبادة الهياكل الأساسية المادية المدنية كليا، وتدمير وتدنيس التراث التاريخي والثقافي والرموز الدينية، مما يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتعوق هذه

---

[1] المادتان ٥ و١٥ من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي
[2] النظام الأساسي للهيئة: https://oic-iphrc.org/docs/en/legal_instruments/OIC_HRRIT/802078.pdf
[3] النظام الداخلي للهيئة: https://www.oic-iphrc.org/en/data/docs/legal_instruments/OIC_HRRIT/111912.pdf
[4] ويمكن الاطلاع على قرار منظمة التعاون الإسلامي رقم IPHRC-٤٨/١ عبر https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=8667&refID=4261
[5] https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=8667&refID=4261
[6] رسالة دعوة موجهة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان إلى المديرة التنفيذية لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي رقم ٢-٥/٢-١٦٩٣٩/٢٠٢٣ بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٣.
[7] تقرير زيارة تقصي الحقائق للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي - ٢٠٢١ متاح على https://oic-iphrc.org/pdf/Journal/2022/IPHRC-Journal-Volume-2022.pdf

الخروقات بشكل خطير تنفيذ خطط إعادة التعمير والتأهيل لمئات الآلاف من النازحين الذين ينتظرون بشدة العودة إلى ديارهم بكل أمان وكرامة.

- أعرب وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي عن خيبة أمله إزاء عدم تعاون الجانب الأرميني في توفير خرائط الألغام الأرضية المزروعة في المناطق التي كان يحتلها ، وكذلك في تقديم معلومات عن مصير ما يقرب من ٤٠٠٠ شخصا من الأذربيجانيين الأبرياء في عداد المفقودين ، وذلك منذ حرب كاراباخ الأولى، أو حتى العثور على رفاتهم ، مما يشكل مصدر قلق عميق لأقاربهم الأحياء وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

- كما عبر الوفد عن إدانته لاستهداف المنشآت المدنية وغير العسكرية، الواقعة بعيدا عن منطقة الصراع، بشكل متعمد وعشوائي من قبل القوات الأرمنية ، بغية إلحاق الضرر بالسكان المدنيين وإشاعة الخوف والبلبلة في صفوفهم.

- رحب وفد الهيئة الدائمة المستقلة لمنظمة التعاون الإسلامي بخطة حكومة أذربيجان ذات الصلة بإعادة تأهيل وترميم البنية التحتية المادية في الأراضي المحررة وتخطيط مشروع المدينة الذكية في **أغدام** لاستعادة مجدها السابق وأهميتها المعمارية.

iii. برنامج الزيارة : الأهداف ومصادر المعلومات

٥. كانت زيارة المتابعة الثانية هذه تهدف في المقام الأول إلى تقصي الحقائق في المناطق المحررة من الاحتلال الأرميني في ٢٠٢٠، والتي تكبدت خسائر فادحة في الأرواح البشرية وأضرارا أخرى بالغة في البنى التحتية المادية خلال ٣٠ عاما من الاحتلال الأرميني. لقد كانت الزيارة فرصة لمقابلة كبار المسؤولين في الحكومة والكيانات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الوكالة الوطنية الأذربيجانية لمكافحة الألغام (ANAMA) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وأصحاب المصالح السياسية والإنمائية، والضحايا والنازحين ، لتقييم التقدم المحرز بعد البيان الموقع في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠ من قبل رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي.

٦. بمناسبة هذه الزيارة، عقد وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي عددا من الاجتماعات التقى فيها بكبار المسؤولين في الحكومة المعنيين في باكو، وزار المناطق المحررة، كما تفاعل مع الضحايا والنازحين من هذه المناطق. و في هذا الصدد، قابل الوفد، خلال زيارته التي استغرقت أربعة أيام (في الفترة الممتدة من ٢ إلى ٦ سبتمبر ٢٠٢٣) العديد من الشخصيات ، و منها السيدة سابينا عليفا،(Sabina Aliyeva) مفوضة أذربيجان لحقوق الإنسان (أمينة المظالم)؛ والسيد زاهد أوروج (Zahid Oruj)، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في مجلس النواب – ملي مجلس–، والسيد حكمت حاجييف (Hikmat Hajiyev)، مساعد رئيس الدولة ومسؤول شؤون السياسة الخارجية للإدارة الرئاسية؛ والسيد سمير بولادوف (Samir Poladov)، نائب رئيس مجلس إدارة أنامـا (ANAMA)؛ والسيد عادل تاغييف Adil Tagiyev)، نائب رئيس السلطة التنفيذية لمدينة غانجا في أذربيجان، والسيدة دراغانا كوجيتش رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) في أذربيجان.

٧. وفي إطار هذه المهمة ، زار وفد الهيئة المناطق المحررة في فوزولي (Fuzuli)وأغدام (Agdam)ومدينة غانجا(Ganja)، بحيث قام بتقييم تفاصيل مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأرمينية في هذه المنطقة، وفقا لتقارير حكومة أذربيجان ، وذلك بكل موضوعية واستقلالية. كما استعرض الوفد الوضع الإنساني لفترة ما بعد الحرب، من خلال تتبع مبادرات إعادة البناء والتأهيل الجارية التي تضطلع بها الحكومة الأذربيجانية. ومن جانب آخر، جمع الوفد الأدلة الفوتوغرافية والوثائقية والظرفية المباشرة من الضحايا والوكالات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المصادر المستقلة حول طبيعة ومدى الأضرار المباشرة التي تعرضت الأرواح والممتلكات ، والمواقع التعليمية والدينية، والمقابر، والتراث الثقافي والبيئي خلال ١٩٩٢ – ٢٠٢٠.

٨. وبناء على ولايتها، ستهتم الهيئة بشكل حصري بجوانب الصراع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والوضع الإنساني. وعليه، بالإضافة إلى جوانب أخرى، ركز وفد الهيئة على التقدم المحرز في متابعة أبعاد الصراع المتصلة بحقوق الإنسان ، كما تم رصدها بمناسبة زيارة تقصي الحقائق الأولى، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

a. التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة التي ارتكبها الأرمن والإبلاغ عنها؛
b. التقدم المحرز في معرفة مصير الأشخاص المفقودين منذ الاحتلال الأرمني؛
c. التقدم المحرز في عملية إزالة الألغام من الأراضي المحررة والتحديات المستمرة المرتبطة بها؛
d. رجوع وإعادة تأهيل اللاجئين والنازحين بسبب حربي كاراباخ الأولى والثانية ؛
e. حجم ونطاق استعادة التراث الثقافي والحضاري والحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق المحررة؛

B. الملاحظات/ والنتائج التي توصلت إليها وفد الهيئة:

٩. زار الوفد منطقتي فوزولي (Fuzuli)وأغدام (Agdam)ومدينة غانجا (Ganja)، ولاحظ الوفد أثناء زيارته لأغدام تغمير المنطقة بالألغام الأرضية وما تعرضت لها المعالم الأثرية والثقافية والمتاحف والمقابر والمواقع الدينية من أضرار ودمار.

i. تدمير المعالم الأثرية والثقافية والمتاحف والمقابر والمواقع الدينية والأضرار البيئية التي تعرضت لها المناطق المحررة:

١٠. زار الوفد منطقة أغدام المحررة التي تعتبر إحدى أحياء منطقة كاراباخ الأذربيجانية التي ظلت تحت الاحتلال من عام ١٩٩٣ حتى تحريرها في عام ٢٠٢٠. كانت مدينة أغدام، قبل الاحتلال الأرمني مدينة نابضة بالحياة يقدر عدد سكانها بـ ١٣٢،١٧٠ نسمة في عام ١٩٩٣٨. كما كانت تشكل إحدى أكبر وأجمل المناطق في أذربيجان، وأكثر المدن تميزا وخلابة فيها. وقد ساعد مقلع الحجر الأبيض على تشييد المنازل البيضاء المبنية بأنماط معمارية مختلفة، مما جعلت المدينة تتمتع بجمال استثنائي . كانت المدينة تتميز بالعديد من البنى التحتية المتطورة، بما فيها المطار والمسارح، والمتاحف، والمجمعات الصناعية، فضلا عن ازدهار اقتصادها.

صورة لمدينة أغدام قبل الاحتلال الأرمني
(https://www.rferl.org/a/inside-agdam-the-ghost-city-of-the-caucasus-after-1990s-conflict/30966555.html)

[8] https://rm.coe.int/16805abf1e

صورة لمدينة أغدام بعد الاحتلال الأرمني

١١. أعرب الوفد عن استيائه إزاء مدى تدمير البنى التحتية المادية التي لا يمكن إصلاحها، وكذلك التراث الثقافي والديني الغني، بما في ذلك المقابر وبقية المظاهر البيئية الخاصة بالمدينة. فقد حول الاحتلال الأرمني هذه المدينة إلى "بلدة أشباح"9، بحيث دمر تقريبا جميع المباني السكنية والمعالم التاريخية المتبقية في الأراضي المحتلة تدميرا كاملا أو جزئيا. وبحسب التقارير ، تعرضت المتاحف للنهب وسرقت المعالم الأثرية والتحف الفنية ، ثم نقلت إلى أرمينيا وأماكن أخرى ، وشملت الضحايا متحف الخبز (Museum of Bread) ومتحف التاريخ والجغرافيا(Museum of History and Geography) ، كما تم تدمير ما يقارب ٦٥ من أصل 70-67 مسجدا، في حين تعرض مسجدان من المساجد المتبقية لأضرار جسيمة وانتهاكات لحرمتهما .

صورة أرشيفية للمسجد المركزي بمدينة أغدام سنة ١٩٩٠

[9] بول، أماندا (١٧مايو ٢٠١١). "أغدام - بلدة أشباح أذربيجانية"

الصورة أعلاه تم التقاطها خلال الزيارة الاستقصائية للهيئة سنة ٢٠٢١

أعلاه: صورة للمسجد المركزي في أغدام التقطتها بعثة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان خلال زيارة المتابعة في الفترة من ٢ إلى ٦ سبتمبر ٢٠٢٣ والتي توضح أعمال الإصلاح وإعادة الإعمار التي تقوم بها حكومة أذربيجان

١٢. المسجد الجامع المركزي، الذي تم تشييده في عام ١٨٧٠ لا يشكل موقعا دينيا فحسب، بل وتعتبر أيضا تراثا ثقافيا، وعلى رغم ذلك تعرض لأعمال التخريب ، مما تسبب في تدمير مآذنه وسقفه وإزالة نقوش جداره بشكل كامل. وكانت فيها زخرفات كتابية تشهد على الجدران وآثار للرصاص والقصف في الداخل والخارج على حد سواء. ومن المفارقات أن المسجد قد تم تدنيسه خلال الاحتلال الأرمني باستخدامه كحظيرة للأبقار والحيوانات الأخرى[10]. (**الصورة**)

[10] كارلوتا غال وأنطون تروياتوفسكي (١١ ديسمبر ٢٠٢٠). " الصدمة ، والمآسي والدمار بعد حرب ناغورنو كاراباخ،".(After Nagorno-Karabakh War, Trauma, Tragedy and Devastation) The New York Times متاحة على الموقع https://www.nytimes.com/2020/12/11/world/europe/nagorno-karabakh-armenia-azerbaijan.html

صورة أرشيفية: تدنيس المسجد المركزي في أغدام الذي كان يستخدم لتربية الأبقار والخيول وحتى الخنازير خلال فترة احتلال القوات الأرمنية وداخل المسجد المركزي في أغدام

١٣. وتفيد التقارير بأن الاحتلال الأرمني تسبب في خسائر تقدر قيمتها بـ ٢٨٥ بليون دولار، بما في ذلك الأضرار البيئية والإيكولوجية[11] الناجمة عن تدمير الغابات، والاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية ، بما فيها الذهب وتلوث الأنهار، وزراعة الألغام الأرضية بشكل عشوائي. ووفقا لما تظهرها ملاحظة صور الأقمار الصناعية ،فقد دمر الأرمن بالكامل مساحة كلية من الغابات تتراوح بين ٥٠-٦٠ ألف هكتار . وتمت عملية إزالة الغابات بشكل متعمد، ولا سيما في مناطق كالباجار (Kalbajar)ولاشين (Lachin)وزانغيلان(Zangilan) وغبادلي(Gubadli).

١٤. ولاحظ الوفد أن الجانب الأرميني اتبع بشكل متعمد سياسة منهجية ومؤسسية قائمة على ممارسة ***"الأرض المحروقة"***، وذلك للتخلص نهائيا من الزخارف الثقافية والحضارية للشعب الأذربيجاني الذي عاش في هذه المناطق لقرون من الزمن. كما لاحظ قرى ومدن مدمرة ، ومعالم أثرية ورموز ثقافية ودينية تم إزالتها أو نهبها. ونتيجة لسياسة إبادة المدن، تم القضاء على نحو ٩ ١٠ مدن ومئات القرى في أذربيجان. ونتيجة لذلك، أصبحت أغدام (Agdam)التي تم تدميرها بشكل كامل يشار إليها باسم: ***"هيروشيما"*** القوقاز[12].

١٥. واصل الوفد مهمته ولاحظ في مدينة فوزولي أعمال التدنيس التي تعرضت لها مقابرها، بحيث تم تفكيك شواهد القبور الرخامية ومعظم الأسوار الحديدية المحيطة بها في محاولة التخلص من الآثار التاريخية والدينية الأذربيجانية. ومما كان أكثر إثارة للقلق هو أنه تم نبش هذه القبور واستخراج جماجم الجثث المدفونة بها بهدف انتشال الأسنان الذهبية. وعلاوة على ذلك، تم سحق بعض المقابر بالجرافات وتدنيسها، فيما تم زراعة حقول الألغام فيها بهدف قتل وإصابة الأقارب الزائرين .

[11] https://caspiannews.com/news-detail/azerbaijan-to-launch-legal-proceedings-demanding-compensation-for-damage-and-ecological-terror-committed-by-armenia-2022-5-8-0/

[12] https://iwpr.net/global-voices/life-among-ruins-caucasus-hiroshima

صورة لوفد الهيئة أثناء زيارة مدينة فوزولي

الصورة أعلاه التقطتها بعثة القبور وشواهد القبور التي تعرضت للتخريب في منطقة فوزولي

١٦. تشكل المقابر روابط حيوية بين الأحياء والأموات لأفراد المجتمع. وبصفتها مواقع مقدسة، تخضع للقوانين والأعراف الدينية التي تحكم المقابر والمظاهر والأنشطة والسلوكيات المسموح بها في المقابر، بالإضافة إلى أن القوانين الوطنية والدولية تكفل حماية مثل هذه المواقع .

في الأعلى: صورة لمقبرة جندي يزوره أفراد عائلته

١٧. وعليه، فإن المقابر، شأنها شأن دور العبادة وغيرها من الأماكن المقدسة، وتشكل عنصرا أساسيا لإظهار الحق في حرية الدين أو المعتقد. **تنص المادة ١٨** من *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)*[13] على حرية الفرد في إظهار دينه بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ. **ولجميع الطوائف طقوس وممارسات دينية لدفن الموتى في أماكن خاصة بها محمية بموجب المادة ١٨**. كما تجدر الإشارة إلى الحماية التي تكفلها ***اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح*** *للمقابر* وغيرها من الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية أثناء النزاع المسلح[14]. وبناء على ما سبق، تعتبر الهجمات المتعمدة والمنهجية على المقابر، التي كانت واضحة خلال فترة الاحتلال الأرمني، جريمة حرب.

ii. الأضرار المتعمدة والعشوائية وغير المتناسبة التي تعرضت لها المباني السكنية في غانجا (Ganja)

١٨. لاحظ الوفد، أثناء زيارته لمدينة غانجا، المواقع السكنية المدنية التي تعرضت للتدمير نتيجة لهجمات صاروخية نفذتها القوات الأرمينية بدون سابق استفزاز. وفي هذه المناسبة، التقى الوفد بكبار المسؤولين في الحكومة وسلطات الدفاع المدني وضحايا وشهود الضربات والقصف العشوائي لجمع معلومات مباشرة ذات الصلة بنطاق وشدة الأضرار التي تعرضت لها البنى التحتية المدنية والمستوطنات والأرواح البشرية.

[13] https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[14] https://www.unesco.org/en/legal-affairs/convention-protection-cultural-property-event-armed-conflict-regulations-execution-convention

أعلى: صورة لوفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان أثناء زيارته لمدينة كنجة في موقع الهجوم الصاروخي على المناطق السكنية

١٩. ومما يلفت النظر، هو أن مدينة غانجا تقع على بعد ١٠٠ كم تقريبا من الجبهة العسكرية النشطة / منطقة النزاع ، وليست لها أدنى أهمية عسكرية، ومع ذلك تم استهدافها من قبل القوات الأرمينية، خلال الفترة من ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠ حتى ٩ نوفمبر ٢٠٢٠. وقد تعرضت المدينة للعديد من الخسائر المدنية الجسيمة، بما في ذلك حالات الوفيات وإصابات النساء والأطفال الناجمة الهجمات الصاروخية الأرمينية في ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ و١٧ أكتوبر ٢٠٢٠.

٢٠. وترجع سبب الأضرار التي طالت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المباني السكنية المدنية، إلى القصف العشوائي/استهداف الهياكل الأساسية غير القتالية من قبل القوات الأرمينية، مما تسبب في خسائر في الأرواح البشرية وإصابات في صفوف المدنيين الأبرياء وفي نزوح اعداد هائلة من السكان المدنيين. وكما ورد في التقرير السابق حكت هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) في تقريرها **المعنون "دروس الحرب"** روايتها الخاصة بضرب صاروخين باليستيين من طراز سكود-بي ثاني أكبر مدينة في أذربيجان، غانجا، مما سبب في مقتل ٢١ شخصا. وأصابت الانفجارات الناجمة عن أحد الصواريخ منازل في حي مختار حاجييف (Mukhtar Hajiev)، ودمرت كل من روضة الأطفال والمدرسة الثانوية ، مما أسفر عن مقتل عشرة مدنيين في منازلهم، بمن فيهم أربعة أطفال[15]. وثقت هيومن رايتس ووتش 11 (Human Rights Watch) حادثا استخدمت فيها القوات الأرمينية صواريخ باليستية وصواريخ مدفعية غير موجهة وقذائف مدفعية من العيار الكبير أصابت مناطق مأهولة بالسكان في هجمات عشوائية على ما يبدو[16].

٢١. كما زار الوفد المباني السكنية والمنازل الخاصة التي أصابتها القذائف البالستية واستمع إلى شهادات مباشرة من السكان والضحايا الذين أجمعوا في رواياتهم على أن هذه الهجمات/الضربات المدفعية تضمنت جميع عناصر التخطيط المسبق للإستراتيجية الرامية إلى نشر الخوف في صفوف السكان المدنيين وإحداث المزيد من الأضرار والدمار الواسع النطاق . ونتيجة لهذه الهجمات، أصيب العديد من المناطق السكنية ودور العبادة، بما في ذلك مسجد إمام زاده والكنيسة الأرثوذكسية التاريخية في غانجا، بأضرار مادية جسيمة. (**الصورة**)

[15] https://www.hrw.org/news/2021/09/08/lessons-war
[16] https://www.hrw.org/news/2020/12/11/armenia-unlawful-rocket-missile-strikes-azerbaijan

أعلى: صور للمناطق السكنية التي تعرضت للدمار والأضرار التي لحقت بأرواح المدنيين وممتلكاتهم نتيجة الهجمات الصاروخية الأرمينية

٢٢. وكانت الهجمات الأرمنية على مدينة غانجا موجهة ضد السكان المدنيين لإلحاق أضرار واسعة النطاق بهم ، كما يؤكد ذلك طبيعة الأسلحة المستخدمة. وفي هذا الصراع، استخدمت صواريخ سكود-بي الباليستية بشكل عشوائي على مدينة ذات اكتظاظ سكاني وخالية من الأهداف العسكرية الواضحة وكذلك في كل المناطق المجاورة لها. وبطبيعة الحال، يقع هذا الهجوم ضمن نطاق

الجرائم ضد الإنسانية باعتباره نشاطا عسكريا استهدف بشكل منهجي السكان المدنيين. كما يمكن أن يشكل جريمة حرب، لأن الضحايا من صفوف المدنيين ، بمن فيهم النساء والأطفال، وباعتبارهم أشخاص محميين .

٢٣. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أن القانون الإنساني الدولي، وفقا للمادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف، يحظر استهداف أي شخص لم يشارك في القتال أو أي شيء لا يعتبر هدفا عسكريا. كما تتضمن المبادئ الأساسية ضرورة التمييز (بين الأهداف المشروعة والمحظورة)، والتزام جميع أطراف النزاع باتخاذ كافة الضرورية لحفظ أرواح المدنيين والأعيان المدنية[17]. وفيما يخص مبدأ التناسب ، فينص على أنه "يجب على أطراف النزاع الامتناع عن شن هجمات ضد الأهداف العسكرية يفوق فيها الأثر العرضي المتوقع على المدنيين الميزة العسكرية المتوقعة". ويشمل ذلك حظر التسبب في أضرار عرضية مفرطة أو إصابات ناجمة عن استهداف أهداف عسكرية.

iii. تلويث المناطق المحتلة بالألغام الأرضية من قبل القوات الأرمينية في والتقدم المحرز في إزالة الألغام:

٢٤. تابع الوفد إحاطة شاملة في أناما (ANAMA) ، وزار منطقة أغدام الموبوءة بالألغام البرية الفتاكة. ونتيجة لهذه الألغام التي زرعتها القوات الأرمينية في المنطقة خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، فقد تم الإبلاغ عن مقتل وإصابة ٢,٨٤٣ شخصا حتى الآن، بمن فيهم ٥٢٢ عسكريا، و٢٣٢١ مدنيا. فيما أصيب نحو نصف الضحايا، ١,٣٥٧ شخصا، جراء انفجار ألغام في وقت السلم[18]. وفي الفترة الممتدة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ إلى ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، أصيب أو قتل ٣٠٥ شخصا. في ٤ يونيو ٢٠٢١، لقي صحفيان أذربيجانيان ومسؤول حكومي محلي حتفهم بشكل مأساوي في انفجار لغم أرضي. ووقع الحادث في منطقة كالباجار (Kalbajar)في أذربيجان عندما دهست سيارتهم لغما مضادا للدبابات[19].

في الأعلى: صورة لوفد الهيئة يزور مناطق انتشار الألغام الأرضية خلال الاحتلال الأرمني

٢٥. ومن المفارقات أن هذه الألغام الأرضية لم يضعها الأرمن أثناء الاحتلال فحسب، بل أيضا عند انسحابهم القسري من الأراضي المحتلة بعد وقف إطلاق النار. ومما يرثى له هو أن هذه الألغام زرعت بطريقة عشوائية في كل مكان تقريبا، بما في ذلك الحقول الزراعية والمقابر والحدائق وغيرها من المرافق الاجتماعية والاقتصادية، بهدف إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية [20]. وبهذا التصرف، فقد سببت أرمينيا كارثة بيئية وإنسانية سيستغرق عقودا لحلها .

---

[17] المادة ٥٧ البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ من اتفاقية جنيف

[18] إحصائيات ANAMA مقتبسة من مشكلة الألغام في المناطق المحررة: التقرير المخصص لمفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في جمهورية أذربيجان، الصفحة ٧ متاح على الموقع https://www.politicamentecorretto.com/wp-content/uploads/2021/06/Ad-Hoc-Report-of-the-Ombudsman-on-landmine-problem-1.pdf

[19] https://www.reuters.com/business/media-telecom/two-azeri-journalists-an-official-killed-landmine-blast-near-karabakh-prosecutor-2021-06-04/

[20] https://neweasterneurope.eu/2021/04/16/mines-karabakh-and-armenias-ccrisis/

٢٦. ولا شك أن الإرث الثقيل الدائم الذي خلفته القوات الأرمينية المتمثلة في الألغام المتفجرة سيشكل تحديا كبيرا لاحتمالات عودة النازحين الأذربيجانيين إلى قراهم في المناطق المحررة. وقد لاحظ الوفد أنه نظرا لخطورة عملية إزالة الألغام وصعوبتها، فإن حالة الأراضي المحررة الموبوءة بالألغام البرية ستشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ خطط الإصلاح والتعمير الواسعة النطاق ، كما وضعتها حكومة أذربيجان، مما سيؤثر سلبا على إعمال الحق غير القابل للتصرف المكفول لمئات الآلاف من النازحين في العودة إلى ديارهم بكل أمان وكرامة. هذا لأنه لكي يتمكن المواطنون من العودة إلى قراهم، سيتعين تطهير آلاف الهكتارات من الألغام والمتفجرات التي خلفتها الحرب (المتفجرات من مخلفات الحرب)، وإعادة بناء البنى التحتية المدنية الأساسية ، بما في ذلك المنازل والمدارس، ومراكز الرعاية الصحية، مما يشكل تحديا كبيرا للمضي قدما بجهود إعادة التأهيل المبكر للسكان الأصليين.

٢٧. وفي هذا الصدد، أفادت السلطات الأذربيجانية أن خرائط الألغام الأرضية التي وفرتها أرمينيا تغطي ٥٪ فقط من المناطق المستعادة، مضيفة أن ٢١٪٢٥ من هذه الخرائط تعتبر دقيقة. ولذلك ينبغي أن يطلب من حكومة أرمينيا أن توفر للسلطات الأذربيجانية خريطة مفصلة ودقيقة لمناطق الألغام الأرضية ، وفقا للأنظمة الدولية القائمة.

٢٨. وإدراكا منها لأهمية وضرورة معالجة هذه المسألة، فقد أعطت حكومة أذربيجان الأولوية لجهود تطهير المناطق المحررة من الألغام. وللمضي قدما بهذه الجهود، أنشئت الوكالة الوطنية الأذربيجانية لمكافحة الألغام (ANAMA)بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨، لكي تشرف على تنسيق ورصد الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام في البلد. وعلى مدى السنين، تم دمج جهود مكافحة الألغام في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأذربيجانية ٢٠١٩-٢٠٢٣، باعتبارها عاملا جوهريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (SDGs). وعلاوة على ذلك، أطلقت الوكالة الوطنية لمكافحة الألغام برنامجا قويا في شكل مبادرات التوعية بمخاطر الألغام التي تم دمجها في المناهج الدراسية. ويمتد نطاق هذه المبادرة ليشمل جهود التوعية على مستوى المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب (المتفجرات من مخلفات الحرب). واستكمالا لهذه الجهود، تشرف وزراء الشؤون الداخلية وحالات الطوارئ على إدارة خط ساخن لتمكين السكان من الإبلاغ عن وجود ذخائر متفجرة، مما يسهم بشكل إيجابي في تعزيز السلامة العامة.

٢٩. وفقا لتقريرها الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، قامت وكالة ANAMA وشركاؤها في الفترة ما بين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وآذار/مارس ٣١ بتطهير ٧٤،٦٤٤ هكتارا من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، أي ٩،٠٦ % فقط من مجموع الأراضي الموبوءة. ولا تزال مساحة ١٤٧،٩٨٨ هكتارا مصنفة في مجموعة الأراضي الشديدة التلوث، بينما تعتبر مساحة ٦٧٥،٥٧٠ هكتارا مناطقا متوسطة ومنخفضة الخطورة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى توافق راي كل من المسؤولين الحكوميين والخبراء الدوليين أن هناك نحو ١،٥ مليون لغم لا تزال مبعثرة في المناطق المحررة[22]. وتهدف خطة عمل الوكالة لـ ٢٠٢٣ إلى تطهير مساحة ٥٠،٠٠٠ هكتارا من الأراضي سنويا (منها ١٤٦٦٨ هكتار الأغراض سكنية)، علما أنها تخطط لتعزيز قدرتها لتطهير ٦٥،٠٠٠ هكتارا سنويا. وتفيد التقارير بأن عملية إزالة الألغام بشكل كامل ستطلب ما يقرب من ٣٠ سنة وتمويلا قدره ٢٥ بليون دولار لمعالجة المسائل المتعلقة بها.[23]

iv. استعادة الحقوق والحق في معرفة حقيقة مصير الأشخاص المفقودين

٣٠. أعرب الوفد عن استيائه أنه على الرغم من الجهود المستمرة التي تضطلع بها الحكومة الأذربيجانية والمكاتب الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر، يظل التقدم بطيئا في استعادة الأشخاص المفقودين منذ التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي في ٢٠٢١. وعلم الوفد أنه لا يزال هناك حوالي ٣٨٩٠ مواطنا أذربيجانيا ، بمن فيهم ٣١٧١

[21] https://en.trend.az/azerbaijan/politics/3525576.html

[22] https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/caucasus/azerbaijan/defusing-azerbaijans-landmine-challenge

[23] https://eurasianet.org/the-mammoth-task-of-demining-azerbaijan

جنديا و٧١٩ مدنيا) 24و (٧١ طفلا و٢٦٧ امرأة و١١٢ مسنا) 25، يزعم أنهم ما زالوا في عداد الأشخاص المفقودين نتيجة للصراع، وذلك منذ التسعينات (١٩٩٠).

٣١. ووفقا للجنة الحكومية المعنية بأسرى الحرب والرهائن والمفقودين في جمهورية أذربيجان، اكتشفت عدة مقابر جماعية وفردية في الأراضي المحررة في جمهورية أذربيجان، ولا سيما في مناطق خوجافند (Khojavend) وكالباجار (Kalbajar)وأغدام (Agdam)وفوزولي()، وكذلك حول شوشا(Shusha). وهذا يعزز مصداقية المزاعم التي تفيد بأن الأذربيجانيين الذين أسروا واحتجزوا كرهائن خلال حرب كاراباخ الأولى "تعرضوا للتعذيب الوحشي حتى الموت ، ثم دفنت بقاياهم في مقابر جماعية"26. كما تفيد التقارير أنه حتى الآن تم اكتشاف حوالي ٥٠٠ رفات بشرية في مقابر جماعية عثرت عليها في الأراضي المحررة. ونتيجة لعمليات تحديد هوية أصحاب الرفات البشرية، تم التعرف على ١٥ مفقود من أصل ٤,٠٠٠ شخصا، وسلمت بقاياهم إلى ذويهم الذين تمكنوا من دفنها وفقا للطقوس الدفن الخاصة بهم . ويشمل هذا العدد (١٥) ٤ مدنيا ، و١١ فردا من القوات العسكرية.27

٣٢. جدد رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أذربيجان التأكيد على أن اللجنة تواصل معالجة حالات الأشخاص المفقودين وأنها انتهت من إعداد قائمة موحدة في هذا الشأن. وأفادت التقارير أنها تلقت آلاف المكالمات والزيارات من أسر المفقودين ، كما وصلتها مئات طلبات البحث عن المدنيين والجنود.28

٣٣. وفي معرض حديثها إلى أعضاء وفد الهيئة، أفادت رئيسة البعثة الدولية للصليب الأحمر أنها بدأت منذ عام ٢٠٢٢، بالتعاون مع حكومة أذربيجان، مشروعا تجريبيا للبحث عن رفات الأشخاص المفقودين أثناء النزاع، واستردادها بأمان، والتعرف على أصحاب الرفات البشرية من خلال تحاليل الحمض النووي. وفي هذا الصدد، تعمل اللجنة الدولية مع العديد من الوكالات التي تدعمها في عمليات إعداد وتخطيط وتنفيذ أعمال نبش القبور، وفحوص الطب الشرعي، ومطابقة الحمض النووي، والتوفيق بين المعلومات وتسليم الرفات البشرية التي تم تحديدها إلى الأسر المعنية. ولهذا الغرض، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا بتطوير بيانات شاملة عن الحمض النووي(DNA) لأسر المفقودين بهدف تحديد الهوية، علما أن المشروع يرمي في المقام الأول إلى مساعدة الحكومة وأسر الضحايا على تحديد رفات المفقودين ودفن ما تم التعرف عليها بكل كرامة وشرف. ويرتبط هذا المشروع بستة مقابر عثر فيها على رفات الأشخاص المفقودين[29].

٣٤. وخلال النقاش الذي جرى بين الطرفين ، جدد وفد الهيئة التأكيد على موضوع الأشخاص المفقودين، باعتباره مسألة إنسانية بتداعيات مختلفة ذات الصلة بالتشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعليه، لا ينبغي التعامل معها كقضية سياسية، مما يتطلب استبعاد بناء الحلول على أساس نهج التسويات السياسية للنزاعات المختلفة القائمة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن حل مشكلة الأشخاص المفقودين يمكن أن يسهم خفض مستوى العداء وعدم والتعصب ، مما يسهل بناء الثقة في المنطقة ، ومن ثم التوصل إلى تسوية سياسية لكافة المنازعات القائمة فيها. بيد أن عامل الوقت يعتبر جوهريا في هذه القضية، لأن التأخير يؤدي إلى تقليص الثقة واحتماليات العثور على الأشخاص المفقودين وتحديد هويتهم وإعادة من كان منهم لا يزال على قيد الحياة.

٧. حجم ونطاق جهود إعادة تأهيل وعودة اللاجئين والنازحين واستعادة التراث الثقافي وترميم الممتلكات الحضارية والحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق المحررة:

[24] https://en.trend.az/azerbaijan/politics/3475998.html
[25] https://ombudsman.az/upload/editor/files/Ombudsman_Report_Azerbaijanis%20Missing%20during%20the%20First%20Karabakh%20War.pdf
[26] https://ombudsman.az/upload/editor/files/Ombudsman_Report_Azerbaijanis%20Missing%20during%20the%20First%20Karabakh%20War.pdf
[27] https://report.az/en/domestic-politics/state-commission-fates-of-15-missing-people-have-been-identified/
[28] https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/azerbaijan/
[29] https://missingpersons.icrc.org/news-stories/azerbaijan-recovery-and-identification-people-missing-connection-conflict

٣٥. زار الوفد المناطق المحررة في أغدام (Agdam)وفوزولي(Fuzuli)، بحيث وقف شاهدا على حجم ونطاق جهود إعادة التعمير ومشاريع البنية التحتية المختلفة التي تنفذها الحكومة في هذه المناطق، بما فيها بناء المطار الحديث والمدارس والمجمعات السكنية ومراكز الرعاية الصحية والمرافق الأساسية الأخرى. ويجدر الإشارة أنه سرعان انتهاء حرب كاراباخ الثانية، انخرطت حكومة أذربيجان في جهود مكثفة لتلبية احتياجات إعادة التعمير في هذه المناطق. وتهدف هذه الجهود إلى إعادة السكان المتضررين في الحياة الطبيعية، وتيسير عودة النازحين منهم، وإعادة بناء المجتمعات المحلية، وحماية الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأشخاص المؤهلين.

٣٦. كان مطار فوزولي في الخدمة منذ زيارة تقصي الحقائق الأولى للوفد في ٢٠٢١. ويتم تطوير مدينة فوزولي لتكون "بوابة جوية" لكاراباخ ، وذلك لخدمة البضائع والسياح القادمين من المناطق الأذربيجانية الأخرى والبلدان الأجنبية. وتمكن أهمية مطار فوزولي في موقعه الجغرافي المميز، فهو قريب من الطرق الرئيسية التي تربط بسهولة إقليم كاراباخ ببقية المناطق المجاورة الأخرى. ومن الطرق الرئيسية الحديثة التي يتم بناؤها حاليا، هو طريق أحمد بيلي (Ahmadbeyli–Fuzuli–Shusha)- فوزولي - شوشا السريع، والذي سيربط مباشرة بالمطار الجديد.

في الأعلى: صورة لمطار فضولي الذي يبشر بإعادة الإعمار والتأهيل في منطقة قره باغ

٣٧. وفقا لمرسوم رئيس جمهورية أذربيجان المؤرخ ٧ يوليو ٢٠٢١ حول "***التقسيم الجديد للمناطق الاقتصادية في جمهورية أذربيجان***"[30]، تم إنشاء منطقة كاراباخ الاقتصادية (وتضم مناطق مدينة خانكيندي ((Khankendi، أغجابيدي((Agjabedi، أغدام((Aghdam)، باردا(Barda)، فوزولي(Fuzuli)، خوجالي (Khojaly)وخوجافاند(Khojavand) وشوشوشا(Shusha) وتار(Tartar)) ومنطقة زانغزور (Zangezur)الاقتصادية الشرقية، وتضم مقاطعات جبرائيل(Jabrayil) وكالباجار(Kalbajar) وغبادلي (Gubadli)ولاشين (Lachin)وزانغيلان(Zangilan). كما تم إنشاء مقر تنسيقي مركزي لحل قضايا المناطق المحررة . وتحت إشراف اللجنة الحكومية المعنية بالتخطيط الحضري والهندسة المعمارية، نظمت الإدارة العامة للعمارة الإقليمية والتخطيط الحضري في كاراباخ لتوفير خدمات الترميم والبناء والإدارة في المناطق الاقتصادية في كاراباخ. وقد أنشئ صندوق كاراباخ للنهضة (Karabakh Revival Fund)[31] الذي يوفر الدعم المالي الخاص بالترميم وإعادة الإعمار وجذب الاستثمار لتطوير الأراضي المحررة وتعزيز ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣٨. وأحيط الوفد علما بالمخطط الرئيسي العام لمدينة أغدام الذي تم وضعه بهدف استكمال إعادة تعمير المدينة بحلول ٢٠٤٠[32]. (الصورة) وستغطي الخطة الرئيسية مساحة قدرها ١,٧٠٠ هكتارا لسكان يبلغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وسيضم ١,٧٥٠ منزلا فرديا و ٢٣,٠٠٠ شقة في أغدام. كما ستطور شبكة الشركات الصغيرة ومرافق سياحية ، بما في ذلك بناء فنادق ٨-١٢-٢٠ سريرا واستعادة البيئة من خلال استصلاح الغابات. وتبني الحكومة حاليا مجمع محطة السكة حديد والحافلات في مدينة أغدام والذي من المقر ان يكتمل بناؤه بنهاية ٢٠٢٤[33] . وسيسهم هذا المجمع بشكل كبير في توسيع القدرات اللوجستية لمنطقة أغدام وتحسين ربط المدينة بسائر مناطق البلد ، مما سيساعد على تسهيل عملية إعادة تأهيل النازحين .

أعلى: صورة للخطة الرئيسية لإعادة إعمار مدينة أغدام

(بإذن من مركز تحليل الإصلاحات الاقتصادية والاتصالات في جمهورية أذربيجان)

٣٩. زار الوفد كذلك المجمع السكني الذي تم بناؤه حديثا في فوزولي (Fuzuli)والتقى بعدد كبير من الأسر التي شردت خلال حرب كاراباخ الأولى. وتفيد التقارير بعودة حوالي ١٠٠٠ نازح إلى موطنهم الأصلي في فوزولي، للإقامة في المجمع السكني الحديث. وبمناسبة هذه الزيارة، أجرى الوفد مقابلة مع الأطفال والشباب وكبار السن ، بهدف جمع شهادتهم مرة أخرى عن الأوقات التي غادرو فيها المنطقة وعن مشاعرهم بعد عودتهم. واستخلص الوفد من الشهادات التي أدلوا بها قاسما مشتركا واحدا وهو سرورهم العظيم بالعودة إلى ديارهم وتفاؤلهم بشأن مستقبلهم. كما أعربوا عن تقديرهم **للجهود التي تضطلع بها حكومة أذربيجان** في مجال الاستصلاح وإعادة التأهيل وأبدوا استعدادهم لتخطي الصعوبات والتحديات بالصبر والمثابرة والعمل الجاد.

[30] https://culture.gov.az/en/common-news/15044
[31] https://abb-bank.az/en/dirchelish-fondu
[32] https://www.azernews.az/nation/198114.html
[33] https://en.trend.az/azerbaijan/business/3814280.html

في الأعلى: صورة للمدير التنفيذي لأمانة الهيئة مع أفراد المجتمع الذين تم تأهيلهم في المناطق السكنية التي تم بناؤها حديثًا

في الأعلى: صورة تم التقاطها لأعمال البناء التي يتم تنفيذها لبناء مناطق سكنية جديدة في مدينة فوزولي والتي تضم مستشفيات ومدارس

٤٠. لاحظ الوفد استكمال بناء المباني السكنية الجديدة وغيرها من البنى التحتية الحيوية في العاصمة الإقليمية. ومن المتوقع أن تصبح فوزولي بعد فترة إعادة التعمير ثاني أكبر مدينة في كاراباخ التي ستستضيف ٥٠,٠٠٠ نسمة على مساحة قدرها ١,٩٣٦ هكتارا[34].

٤١. زار الوفد مدرسة ميرزو أولوغبيك (**Mirzo Ulugbek School in Fuzuli**) التي تم بناؤها حديثاً في فوزولي لاستقبال ٩٦٠ تلميذا. وقد تم بناء هذه المدرسة بالتعاون مع حكومة أوزبكستان ، مما يعكس جودة علاقات التعاون العريقة بين الدولتين العضوتين في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الاستثمار في أجيال المستقبل [35]. كما قابل الوفد أيضا الأطفال وآبائهم الذين أعربوا عن سعادتهم لأنها فرصة ستمكنهم من الحصول على التعليم النوعي ، وذلك نتيجة للجهود التي تضطلع بها الحكومة لإعادة التأهيل. (**صورة**)

٤٢. وكان الوفد أيضا بالابتهاج لرؤية تطور أعمال بناء **مركز كورمانغازي لتنمية قدرات الطفل الإبداعية** (**Kurmangazy Center for the Development of Children's Creativity**)، في فوزولي (Fuzuli) التي كانت أعمالها جارية أثناء هذه الزيارة ، وهو مشروع يتم تنفيذه بالتعاون مع حكومة جمهورية كازاخستان[36]. ووفقا للمشروع، سيتم بناء مدرسة الفنون على مساحة ١,٥ هكتار؛ وهذ المبنى الذي يتكون من طابقين سيستقبل ٦٠٠ طالبا للدراسة في نوبات. ومن المقرر أن يشمل التعليم فيه تخصصات في فن الغناء وصنع السجاجيد والنحت وفنون المجوهرات والموسيقى والطلاء، فضلا عن التدريب على التصميم الجرافيكي.

٤٣. زار الوفد ما تبقى من أنقاض المبنى الكبير لمكتب تحرير صحيفة أراز (newspaper Araz)الذي دمرته القوات المسلحة الأرمينية في مدينة فوزولي (Fuzuli)الأذربيجانية. (**الصورة**) وفي هذه المناسبة، أبلغ الوفد بأن هذه المنطقة ستتحول إلى حي ترفيهي لسكان فوزولي (Fuzuli).

[34] https://aircenter.az/en/single/the-karabakh-air-gate-opens-future-prospects-for-fuzuli-airport-817
[35] https://president.az/en/articles/view/60907
[36] https://azertag.az/en/xeber/foundation_stone_was_laid_for_art_school_to_be_constructed_by_kazakhstan_in_azerbaijans_fuzuli_district-2521853

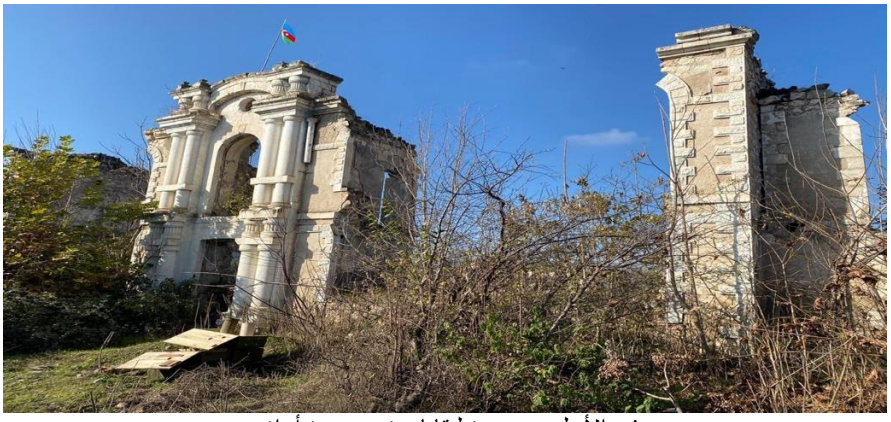

في الأعلى: صورة لبقايا مبنى جريدة أراز

الخاتمة:

٤٤. يعرب الوفد عن إدانته الشديدة لحجم الأضرار غير القابلة للإصلاح التي تعرضت لها البنى التحتية المادية والتراث الثقافي والديني والبيئي الغني للمناطق المحررة. جمع الوفد ما يكفي من الأدلة الظرفية والمحفوظة للخلوص إلى أن الاحتلال الأرميني أسفر عن تلوث واسع النطاق للأراضي المحررة بالألغام الأرضية، وذلك بهدف إلحاق الضرر بالمدنيين ومنع السلطات الأذربيجانية وشعبها النازح من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. لا تشكل هذه التدابير، بما فيها الهجمات غير المبررة على المناطق السكنية المدنية، والتدمير الغاشم للهياكل الأساسية المادية المدنية، وتدنيس أماكن العبادة، والمقابر والرموز الدينية وغيرها من الأضرار الأخرى التي تعرضت لها التراث التاريخي والثقافي والنباتات والحيوانات في المنطقة ، انتهاكات خطيرة للتشريعات الدولية لحقوق والقانون الإنساني الدولي فحسب، وبل وترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

٤٥. **وبناء على ما سبق، توصل الوفد إلى ما يلي:**

- استنادا إلى مبادئ القانون الدولي، يرى الوفد أن توجيه الهجمات عمدا ضد المباني المخصصة لأغراض دينية أو تعليمية أو فنية أو خيرية أو المعالم الأثرية التاريخية يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء[37]؛ فإن التدمير المتعمد للتراث الثقافي في أغدام (Agdam) وفوزولي (Fuzuli)و بقية بلدات ومستوطنات كاراباخ الأخرى يشكل انتهاكا جسيما للحقوق الثقافية وللقانون الإنساني الدولي على حد سواء، مما يتناقض مع لالتزامات الدولية التي تعهدت بها أرمينيا بموجب القانون الدولي، ذات الصلة بضرورة حماية التراث الثقافي للأراضي المحتلة، بحيث لا يبرر حجم الدمار أية ضرورة عسكرية ، وهو "واسع النطاق" بطبيعة الحال ، مما يتيح الفرصة لوصف التصرف بانتهاك خطير لاتفاقيات جنيف؛
- تلزم القاعدة ٣٨ من القانون الدولي الإنساني بشكل صريح أطراف النزاع باتخاذ التدابير الضرورية وبصفة خاصة تجنب إلحاق الأضرار بالمباني الدينية أو الفنية أو العلمية أو التعليمية أو الخيرية ، وكذلك المعالم الأثرية التاريخية، بشرط عدم استخدامها لأغراض عسكرية؛ كما تحظر كل من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧[38] واتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤[39]، مثل هذا التدمير، وذلك في إطار وضع قواعد السلوك الخاصة بخوض الحرب في القانون الدولي؛
- أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما في قضية شيراغوف وآخرين ضد أرمينيا (وكانت تتعلق بعريضة رفعتها ستة لاجئين أذربيجانيين إلى المحكمة تفيد أنهم منعوا من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في مقاطعة لاتشين في أذربيجان، التي أجبروا على مغادرتها في ١٩٩٢) يقضي بأن ناغورني – كاراباخ وكافة المناطق الأخرى المجاورة لها، بما فيها مقاطعة لاتشين، التي كانت تخضع لسيطرة ارمينيا في ذلك الوقت تعتبر مناطق محتلة. ولاحظت المحكمة كذلك أن أرمينيا تنتهك باستمرار المادة ١ (الحق في الملكية) والمادة ٨ (احترام خصوصية الحياة الأسرية) والمادة ١٣ (الحق في الانتصاف الفعال) من البروتوكول ١.[40]

[37] النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٨(٢)(ب)(ix) و(ه)(iv)

[38] https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-conv-iv-1907

[39] https://en.unesco.org/protecting-heritage/convention-and-protocols/1954-convention

[40] https://hudoc.echr.coe.int/eng#{%22itemid%22:[%22001-155353%22]}

- ويخلص الوفد إلى أن الهجمات الأرمينية غير المبررة على الهياكل الأساسية المدنية تعتبر انتهاكات صارخة للقانون الدولي. يحظر القانون الدولي الإنساني ، الذي يشتمل على اتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات، بشكل صريح استهداف المدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة. وتهدف هذه المبادئ إلى حماية غير المقاتلين والممتلكات المدنية في أوقات الحرب. وبناء على ذلك ، تشكل الهجمات الأرمنية انتهاكا صارخا لمبدأي التمييز والتناسب حيث تحظر الهجمات المتعمدة وغير المتناسبة على المدنيين والبنى التحتية المدنية. إن القتل المستهدف للأطفال من قبل القوات الأرمينية ينتهك المادة ٦ و٣٨ (I) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) التي لا تضمن حق الطفل في الحياة فحسب، بل وتلزم أيضا جميع الدول باحترام وضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في النزاعات المسلحة[41]. كما يحظر إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧٤ (٣٣١٨) لحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة شن الهجمات على النساء والأطفال[42]. في ذات السياق، يحظر قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦١ بشكل قاطع " شن الهجمات على الأشياء المحمية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الأماكن التي عادة ما يكون فيها وجود كبير للأطفال مثل المدارس والمستشفيات"[43].

- أعرب الوفد عن استيائه الشديد إزاء استمرار الجانب الأرمني في رفض التعاون المقترح عليه بخصوص توفير خرائط دقيقة للألغام المزروعة في المناطق التي كانت تحتلها سابقا. وبسبب عدم التعاون هذا، تجري عمليات إزالة الألغام ببطيء شديد ، بحيث تقدر المناطق التي تم تطهيرها من الألغام بـ ١٠ % من المساحة الإجمالية الملغمة حتى الآن. وبناء على ذلك، ما لم تتغير وتيرة أعمال إزالة الألغام الحالية ، سنحتاج إلى ما بين ٢٠-٢٥ عاما لتخليص المناطق المحررة من الألغام، علما أن هذا العامل تعوق بشكل خطير تنفيذ خطط إعادة التعمير والتأهيل لمئات الآلاف من النازحين الذين ينتظرون بفارغ الصبر العودة إلى ديارهم بكل أمان وكرامة. كما خلص الوفد، استنادا إلى أحكام القانون الدولي ذات الصلة، إلى أن استخدام أرمينيا للألغام الأرضية في منطقة مدنية يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، لا سيما إذا أدى الأمر إلى إلحاق أضرار عشوائية بالسكان المدنيين وسبل عيشهم؛ فقد زرعت هذه الألغام دون إيلاء الاعتبار الواجب لتأثيرها على السكان المدنيين. ووفقا للقاعدة ٧١، "يحظر استخدام الأسلحة العشوائية الطابع 44. وهذه التصرفات تنتهك حقوق الشعب الأذربيجاني، بما في ذلك حقه في الحياة، والحق في احترام الخصوصية والعائلة والمنزل والمراسلات، والحق في حماية الملكية، والحق في حرية التنقل داخل أراضي الدولة.

- أعرب الوفد عن استيائه أن حكومة أرمينيا، على الرغم من الطلبات المتكررة من أذربيجان، ترفض التعاون مع السلطات الأذربيجانية فيما يتعلق بإجراء تحقيق سريع وفعال لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين، مما يشكل مصدر قلق شديد وإحباط لأقرباء الضحايا . ووفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية ضحايا الحرب والبروتوكولين الإضافيين (الأول والثاني) المؤرخين ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧' تشكل حماية أسرى الحرب من التعذيب والظروف المهينة مسؤولية دولية تقع على عاتق الدول. كما تنص المادة ٣٤ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على أن يعامل رفات الأشخاص الذين قتلوا أثناء الأعمال العدائية أو الاحتلال أو الاحتجاز باحترام، وأن تعاد إلى أسرهم ما أمكن ذلك. وهنا يتجلى مبدآن رئيسيان ، هما أن على أطراف النزاع المسلح أن تتخذ كل منها التدابير الممكنة لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين[45] ، وأن من حق الأسر معرفة حقيقة مصير أقاربها[46]. والحق في معرفة مصير الأقارب المفقودين حق أساسي لأسر الضحايا الذي ينبغي ضمانه. وعلاوة على ذلك، تنص ممارسة الدول، كقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء، على التزامات كل طرف في النزاع المسلح باتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد مصير الأشخاص

---

[41] ويمكن الاطلاع على اتفاقية حقوق هنا: https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

[42] https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.19_declaration%20protection%20women%20armed%20conflict.pdf

[43] قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩: متاح على الموقع https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/CAC%20SRES%201261.pdf

[44] https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule71

[45] اتفاقية جنيف ١، المواد ١٩-٢٠؛ اتفاقية جنيف الثانية، المواد ١٦-١٧؛ اتفاقية جنيف الثانية، المواد ١٢٢-١٢٥؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المواد ١٣٦-١٤١؛ البروتوكول الإضافي ١، المواد ٣٢-٣٣. J.M Henckaerts / l Doswald-Beck القانون الإنساني الدولي العرفي، لجنة الصليب الأحمر الدولية، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥

[46] البروتوكول الإضافي الأول، المادة ٣٢ . J.M Henckaerts / l Doswald-Beck القانون الإنساني الدولي العرفي، لجنة الصليب الأحمر الدولية، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥

المفقودين نتيجة للنزاع المسلح، وتزويد أفراد أسرهم بأي معلومات متاحة ذات الصلة بمصير الضحايا. كما يدعو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٧٤ المؤرخ في ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٩[47] إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للبحث عن المفقودين وإعادة رفاتهم، فضلا عن المساهمة في عملية تعزيز السلم من خلال توفير المعلومات عن الأشخاص المفقودين بسبب النزاع المسلح. وأيضا ، يدعو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٢٠ (XXIX) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤[48] أطراف النزاع إلى تقديم المعلومات عن الأشخاص المفقودين. كما يعترف القرار ذات الصلة الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ بواجب الطرف الآخر في النزاع المسلح في المشاركة في البحث عن الأشخاص المفقودين.

- أعرب الوفد عن ارتياحه لنطاق وحجم الجهود التي تضطلع بها حكومة أذربيجان في مجال الترميم من أجل التسريع بإعادة تأهيل النازحين. كما أعرب عن ارتياحه لحرص أغلبية النازحين من المناطق المحررة على العودة إلى أراضيهم الأصلية. ويشكل بناء مطار دولي جديد في فوزولي، ومجمع سكني، وإنشاء المرافق التعليمية والطبية الضرورية، مبادرات بالغ الأهمية في تحديد التفاؤل في صفوف النازحين . وإذ يعرب الوفد عن تقديره للدعم المقدم من قبل بعض لحكومات الموقرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإنه يحث بقية الدول الأعضاء الأخرى والمجتمع الدولي على الاضطلاع بما يجب عليه من دور للمساهمة في توفير الدعم المادي، والفني والمعنوي لحكومة أذربيجان ، بما يساعدها على تخطي التحديات الصعبة التي تواجهها في عملية إعادة تأهيل النازحين بشكل سريع وأكمل .

- كما أعاد الوفد التأكيد على دعم منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان الثابت للشعب الأذربيجاني في إعمال حقه في الحرية والتحرر من الاحتلال الأجنبي، الذي يشكل حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تحث الهيئة الجانب الأرميني على المعاملة وقبول ما تقدمت بها الحكومة الأذربيجانية من عرض للعمل على إنهاء العداوة وإرساء أسس العلاقات الودية القائمة على احترام مبادئ وحدة أراضي الدول وسيادتها وعدم الاعتداء، التي لا تعتبر التزامات دولية في القانون الدولي فحسب ، بل وتتوافق أيضا مع القيم والمبادئ الإسلامية.

- أُبلغ الوفد بأنه إلى جانب تدمير وتدنيس التراث الثقافي والديني التاريخي في أراضي جمهورية أذربيجان، قام الجانب الأرمني أيضا بتدمير والاستيلاء على لآثار الثقافية والدينية الأذربيجانية على أراضي أرمينيا.

- وبدعم من منظمات خاصة تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو، ينبغي تنظيم بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أرمينيا لتقييم مدى أعمال النهب والاستيلاء غير المشروع والتدمير المتعمد للمعالم الثقافية والدينية الأثرية من الأصول الأذربيجانية والإسلامية في أرمينيا.

٤٦. وأخيرا، تشيد الهيئة بجهود الحكومة الأذربيجانية التي كانت جوهريا في تمكين الوفد من الوصول الحر والمفتوح والشفاف إلى المناطق والمعلومات، كما يشيد بدعم مكتب أمينة المظالم لجمهورية أذربيجان، الذي مكن البعثة من زيارة كافة المناطق المتضررة لجمع المعلومات اللازمة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تم الإبلاغ عنها، بما يمكن الهيئة من أداء مهمتها بكل حياد وموضوعية وإعداد تقرير مفصل بشأن زيارتها.

ذ – التوصيات

٤٧. بناء على استعراض الأدلة الظرفية وما توصلت إليها البعثة من الحقائق الواقعية، يوصي الوفد بمعالجة المسائل التالية: (أ) قضية الأشخاص المفقودين؛ (ب) إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين ورجوعهم إلى مواطنهم، بما في ذلك ضمان حق العودة للمجتمعات المحلية في غرب أذربيجان، التي طردت من أراضي أرمينيا الحالية (ج) إزالة الألغام من الأراضي المحررة؛ (د) تحقيق المساءلة عن أعمال التدمير الغاشم لتحديد المسؤولية وتطبيق القوانين الدولية المتصلة بهذه الأفعال؛ (هـ) الحوار والدبلوماسية.

٤٨. يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى، أن تضطلع بدور استباقي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما يساعد على حل هذه القضايا الناشئة. كما ينبغي على فريق الاتصال المعني بأذربيجان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي توفير قاعدة لتنسيق التقدم المحرز في جميع هذه القضايا المذكورة أعلاه.

[47] https://daccess-ods.un.org/tmp/8173114.65740204.html
[48] http://www.worldlii.org/int/other/UNGA/1974/15.pdf

وفيما يلي، بعض التوصيات المحددة:

a. يمكن للمنظمة اعتبار مساعدة حكومة أذربيجان في إنشاء آلية تنسيق متعددة الأطراف ضمن نطاق مسؤولية لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وذلك لمعالجة قضية الأشخاص المعبرين في عداد المفقودين، ولا سيما فيما يتعلق بجمع ومعالجة وإدارة البيانات وعمليات استعادة وتحديد هويات أصحاب الرفات البشرية توفير الدعم النفسي لأفراد أسر الضحايا؛ وقد تدفع مثل هذه الآلية أرمينيا إلى التعاون في عملية إعداد القوائم وتحديد أماكن وجود الأشخاص المفقودين؛

b. توصي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، بتوفير الموارد المالية والخبرات لحكومة أذربيجان لمساعدتها في المضي قدما بجهود إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين؛ وتتطلب العملية تسريع وتيرة إزالة الألغام من المناطق التي تحتاج إلى خبرة دولية. ثانيا، تطوير البنية التحتية المادية في المناطق المحررة لتمكين النازحين واللاجئين من العودة بأمان وكرامة؛

c. يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دراسة إمكانية رعاية مشاريع البنية التحتية في المناطق المحررة وخاصة المشاريع المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، على غرار مدرسة ميرزو أولوغبيك في فوزولي كما ورد في الفقرة ٤١ أعلاه، التي بنيت بفضل التعاون مع حكومة أوزبكستان،

d. يلزم على فريق الاتصال المعني بأذربيجان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بذل الجهود الضرورية للاعتراف بالجرائم التي ارتكبت في الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان خلال النزاع كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة بشرية على المستويين الوطني والدولي،

e. يمكن لحكومة أذربيجان النظر في تنظيم مؤتمر/ندوة دولية بمشاركة أكاديميين وواضعي السياسات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وخبراء في مجال حقوق الإنسان لاقتراح سبل ووسائل معالجة قضية الأشخاص المفقودين وإزالة الألغام من الأراضي المحررة؛

f. يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة اتخاذ قرارات لإقناع حكومة أرمينيا بقبول ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي أذربيجان، والالتزام بإطلاق حوار بناء يضمن انخراط الجميع في جهود المصالحة، وذلك بما يتوافق مع مبدا المساواة في السيادة المكفول لجميع الأمم؛

g. يمكن للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التنسيق مع بعثاتها في نيويورك وجنيف لتعميم نتائج هذا التقرير على نطاق واسع ومشاركتها مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان حول العالم.

****